غير أن هناك حالة ثالثة قد تتحقق في حالة سكوت المحكمة العميا أو مجمس الدولة وعدم صدور ففي هذه الحالة هل يفسر السكوت قبوال أم رفض؟ هذا ما أجابت عنو المادة 36 من القانون العضوي رقم 22-19 التي نصت عمى إحالة الدفع تمقائيا إلى كما حددت في فقرتيا الثانية إجراءاتيا بحيث أخضعتيا لنفس إجراءات اإلحالة العادية،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي